

ظاهرة الفساد في لبنان وطرق مكافحتها

إعداد: الباحثة / ريان فارس أحمد | الجمهورية اللبنانية
 طالبة دكتوراه في الحقوق - القانون العام / الجامعة الإسلامية في لبنان

E-mail: bazzal@hotmail.com | <https://orcid.org/0009-0001-8029-3821>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.18>

تاريخ النشر : 2025/11/15	تاريخ القبول: 2025/11/1	تاريخ الاستلام: 2025/10/26
--------------------------	-------------------------	----------------------------

للاقتباس: أحمد، ريان فارس، ظاهرة الفساد في لبنان وطرق مكافحتها، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، المجلد الثامن، العدد 23، السنة 2، 2025، ص-ص: 394-415. <https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.18>

المُلْخَّص

يتناول هذا البحث ظاهرة «الفساد» بوصفها عاملاً معيقاً لمسار التنمية، إذ تُعطل آليات النمو وتُكبح إمكانات الإزدهار. وقد تطور «الفساد» من حالة محلية محدودة إلى منظومة عابرة للحدود، فأضحى ظاهرة معقدة تتغلغل في البنى المؤسسية والإقتصادية لمختلف الدول.

كما يقوّض «الفساد» ركائز المؤسسات الديمocrاتية ويبطئ حركة التنمية الإقتصادية، مما يولد حالة من عدم الإستقرار الحكومي نتيجة تراكم البيروقراطيات القائمة على الرشوة.

كما يؤدي تمركز السلطة في يد قلة إلى تحويلها عن غايياتها العامة نحو مصالح شخصية، مما يعمق أنماط «الفساد الإداري والمالي» و يجعلها متجردة في البنى السياسية، وهو ما يظهر جلياً في الحالة اللبنانية. وبالتالي، تتطلب مكافحة الفساد، بناءً على ذلك، تسييقاً متكاملاً عابراً للحدود بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لكشف شبكاته. كما تستوجب مقاربة تشاركية شاملة بين السلطات الوطنية والمجتمع المدني لمعالجة جذور الظاهرة بدلاً من الإكتفاء بمظاهرها.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، لبنان، الحكومة الرشيدة، الزبائنية.

Corruption in lebanon: Causes and Countermeasures

**Author: Researcher / Rayan Fares Ahmad | Lebanese Republic
PhD Student in Law - Public Law | Islamic University of Lebanon**

E-mail: bazzal@hotmail.com | <https://orcid.org/0009-0001-8029-3821>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.18>

Received : 26/10/2025

Accepted : 1/11/2025

Published : 15/11/2025

Cite this article as: Ahmad, Rayan Fares, *Corruption in lebanon: Causes and Countermeasures*, *ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research*, vol 8, issue 22, 2025, pp. 394-415. <https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.18>

Abstract

This study examines the phenomenon of «corruption» as a structural impediment to development, since it disrupts mechanisms of growth and curtails the potential for prosperity. Corruption has evolved from a limited local issue into a transnational system, becoming a complex phenomenon that penetrates the institutional and economic structures of various states. It undermines the foundations of democratic institutions and slows the pace of economic development, generating conditions of governmental instability through the accumulation of bureaucracies sustained by bribery. The concentration of power in the hands of a few diverts it from its public purposes toward private interests, deepening patterns of administrative and financial corruption and embedding them within political structures—as clearly exemplified in the Lebanese case. Accordingly, combating corruption requires coordinated action among states and regional and international organizations to expose its networks and sever its cross-border extensions. Such an approach demands cooperation between national authorities, local communities, and civil society organizations within a comprehensive participatory framework that addresses the structural roots of the phenomenon rather than its symptoms.

Keywords: Administrative corruption, Lebanon, Good governance, Patronage.

المقدمة:

يشكّل «الفساد» ظاهرةً اجتماعيةً شاملة تتجاوز الحدود والثقافات، فتطال الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتحترق قطاعاتها العامة والخاصة. وفي هذا السياق، تتسع آثاره لنقض أسس العدالة وتعطل مسار التنمية، إذ يمتد أثره من المجال الاقتصادي إلى السياسي والإداري في آنٍ واحد. ومع تفاقم هذا التمدد، يتحول إلى تهديدٍ مباشرٍ للشرعية والسلم الأهلي. ويتبّعه أن جذور الفساد تتّوسع من البني المادية نحو البعد الأخلاقي الذي يشكّل خط الدفاع الأول ضد انتشاره، إذ يؤدّي ضعف القيم إلى انهيار آليات الضبط الذاتي وتحويل السلوك الفاسد إلى ممارسةٍ مألفةٍ تُبرّر ضمن النظام الاجتماعي نفسه.

تتجلى عالمية «الفساد» حين تتشابه أنماطه ودّوافعه في مختلف البيئات الاجتماعية، غنيّةً كانت أم فقيرة، متقدمةً أو ناميةً. وينبع استمراره من نزعة الإنسان إلى تحقيق منافع مادية أو رمزية خارج منطق الاستحقاق، ما يؤدي إلى تغلّله في نسيج الثقافة الاجتماعية. ومع مرور الزمن، تتحول الممارسة الفاسدة إلى عادةً اجتماعية يصعب اقتلاعها، فتغدو مكافحتها رهينة إصلاح متزامن في القيم والمؤسسات معاً. ومن ثمّ يتبيّن أنّ معالجة الفساد تتّطور من الاعتماد على الأدوات القانونية نحو تجديدٍ أخلاقيٍ وثقافيٍ موازٍ يهدف إلى بناء وعيٍ جماعيٍ مضادٍ للفساد يحسّن السلوك العام ويعيد النّقة بالمؤسسات.

وفي هذا الإطار، أُسّهم تعقد ظاهرة «الفساد» وتشابك امتدادها في نقلها من شأنٍ وطني إلى قضية دولية مشتركة. وعليه، فإنّ التعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية أصبح ضرورةً لمواجهتها من خلال اتفاقياتٍ وآلياتٍ قانونيةٍ موحدة. وقد مثلّ اعتماد «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» عام 2003⁽¹⁾ تحولاً نوعياً في ترسّيخ إطارٍ عالميٍ للعقوبات والردع، أعقّبته «الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد» عام 2010، التي جسّدت إدراكاً جماعياً بأنّ الظاهرة تجاوزت حدود السيادة الوطنية وأصبحت تتطلّب تسييقاً قانونياً وأخلاقياً واسعاً. وبذلك، تبلور مفهوم جديد للمسؤولية المشتركة في مواجهة الفساد بوصفه تحدياً عابراً للحدود لا يمكن لأيّ دولةٍ أن تتعامل معه بمعزلٍ عن غيرها.

أما على الصعيد الوطني، فقد رافق «الفساد» مسار الدولة اللبنانيّة منذ نشأتها، نتيجة تراكم إرثٍ إداريٍ مثقلٍ بآثار العهدين العثماني والفرنسي. ورغم إعلان حكومة الاستقلال الأولى نيتها بناء إدراةٍ نزيهةٍ واقتصادٍ منتجٍ⁽²⁾، فإنّ ضعف الرقابة وتفشي المحسوبيةات أدىا تدريجياً إلى ترسّيخ الفساد

(1) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، نيويورك، 2003، https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf (تاريخ الدخول: 21 أكتوبر 2025).

(2) رئاسة مجلس الوزراء اللبناني. البيان الوزاري الأول لحكومة رياض الصلح (1943). بيروت: رئاسة مجلس

كعنصر بنويٍ في الممارسة الإدارية والسياسية. ومن ثم يمكن القول إن الأزمة اللبنانية ليست طارئة بل هي نتاج تاريخٍ طويلٍ من تآكل البنية المؤسسية وضعف المساءلة.

وفي هذا السياق، أصبح «الفساد» سمةً بارزةً للعصر الحديث، إذ تجاوز نطاقه المحلي ليغدو ظاهرةً عالميةً تمس الاقتصاد الوطني والبنية الاجتماعية في آن واحد. فهو يعيق التنمية ويزعزع منظومة القيم وينتج أنماطاً سلوكيةً تحلّ فيها المصالح المادية محل الكفاءة والمعايير الأخلاقية. ومع ازدياد الترابط العالمي وتكتيف التبادل المعلوماتي والمالي، تبلورت ظاهرة «علومة الفساد» التي حولته إلى شبكةٍ عابرةٍ لأنظمة والسيادات، تتغذى من الفجوات القانونية وتستفيد من تفاوت الرقابة بين الدول.

نتيجةً لذلك، تطور «الفساد الإداري» من ظاهرة محليةٍ إلى قضيةٍ عالميةٍ تتطلب تفعيل آليات مكافحةٍ دوليةٍ وتعاوناً مؤسسيًا عابراً للحدود. وتتجلى أهميته النظرية في أن أي إصلاح حكومي مستدام يبدأ بإصلاح الجهاز الإداري، بوصفه المجال الذي يتكون فيه الفساد وتُبنى داخله أدوات مواجهته. أما في بعد التطبيقي، فتعاني الإدارات العامة في كثيرٍ من الدول النامية من اختلالاتٍ تشريعيةٍ وتنظيميةٍ تُضعف المساءلة وتكُرس التعسف في استعمال السلطة، ما يجعل الإصلاح الإداري شرطاً بنوياً لأي عمليةٍ تمويهٍ فعالة.

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، يسعى هذا البحث إلى إعادة تأهيل الجهاز الإداري للدولة بما يتواافق مع متطلبات التنمية الشاملة، عبر تحليل مظاهر «الفساد الإداري» وتشخيص أسبابه واقتراح آليات عمليةٍ لمعالجته، بما يعزز كفاءة الأداء العام وفاعلية السياسات الوطنية. ويطرح البحث سؤالاً محورياً يتمثل في: ما السبل الأكثر فاعليةً لمكافحة ظاهرة «الفساد» في لبنان؟

في هذا الإطار، تتطلب مكافحة «الفساد» تعاوناً منسقاً بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لكشف شبكاته المتداخلة وقطع امتداداته العابرة للحدود، كما تقتضي تفعيل الشراكة بين السلطات الوطنية والمجتمع المدني والمواطنين ضمن مقاربةٍ شاركيةٍ شاملةٍ تعالج الجذور البنوية للظاهرة بدل الاكتفاء بمظاهرها. ومن ثم يتبيّن أن المواجهة الناجحة تحتاج إلى تواافق بين الإرادة السياسية والمجتمعية على بناء منظومةٍ أخلاقيةٍ ومؤسسيةٍ متكاملةٍ تعيد للوظيفة العامة معناها كخدمةٍ للصالح العام.

يرتكز هذا البحث، بناءً على ما سبق، على معالجة «الفساد الإداري» في لبنان ضمن هيكلٍ تحليليٍ متدرج يننقل من التأسيس المفاهيمي إلى المقاربة التطبيقية. ويهدف هذا التدرج إلى بناء فهمٍ تراكميٍ يمهّد لتحديد أدوات المواجهة العملية، بما يسهم في إعادة توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع ويوسّس لنموذج إصلاحيٍ قابلٍ للتطبيق في السياق اللبناني المعاصر.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للفساد الإداري في لبنان

يُظهر «الفساد» بجميع أشكاله حضوراً مركزيّاً في العصر الحديث، إذ تطور من ظاهرة قديمة متقدّرة في تاريخ المجتمعات البشرية الأولى إلى سمةٍ مميّزة لعلاقتها السياسية والاقتصادية المعاصرة. وتنسّع تداعياته لتخترق حدود القطاعات الجزئية، فتطال البنية الكاملة للمجتمع والدولة في آنٍ واحد. فهو يعطل حركة التنمية الاقتصادية ويزعزّع التوازن الاجتماعي من خلال تطبيع سلوكياتٍ منحرفةٍ تقوّض منظومة القيم التي تستند إليها الحياة الجماعية. ويتعمّق أثره السياسي حين تخلّل الممارسات الفاسدة قواعد العمل الديمقراطي، فتُتيح نشوء أنظمةٍ تقوم على النفوذ المالي والرشوة في مقابل تراجع الشرعية الشعبية. ومع الانفتاح العالمي وتراجع الحدود الاقتصادية والتقنية، تتطور «الفساد» نحو ما يُعرف بـ«علومة الفساد»، حيث تحول من ممارسةٍ محليةٍ إلى منظومةٍ تتحرك في فضاءٍ عالميٍ متراوّبٍ يحدّد تفاعلات الدول.

تتنوع أشكال «الفساد» وأساليبه وفق تطور الوسائل التقنية والزمنية، إذ يمتلك الإنسان قدرةً مستمرةً على ابتكار طرائق جديدةً لممارسته تجعله ظاهرةً متقدّدةً تتكيّف مع التحوّلات المجتمعية. وتزداد خطورته حين يتحوّل من ممارسةٍ فرديةٍ إلى نمطٍ مؤسسيٍ تكرّسه الأنظمة عبر آلياتٍ قانونيةٍ أو عرفيةٍ تضفي عليه طابع القبول الاجتماعي، ما يجعله جزءاً من البنية الإدارية والاقتصادية معاً. وبذلك يتحوّل «الفساد الإداري والمالي» إلى سمةٍ بنويةٍ متقدّرة في معظم أجهزة الدولة.

يستعرض هذا المبحث الإطار المفاهيمي لـ«الفساد الإداري» من حيث تعريفه وأشكاله، محلّاً أسبابه البنوية وتداعياته على المجتمع والدولة، تمهيداً لبحث سبل مكافحته في الفصول اللاحقة.

المطلب الأول : مفهوم الفساد الإداري وأشكاله

يتتنوع فهم «الفساد الإداري» باختلاف النظم السياسية والإدارية، إذ تطور تحليله في الأدبيات الحديثة من مقاربةٍ أخلاقيةٍ تربطه بانحراف القيم إلى مقاربةٍ وظيفيةٍ تنشره بخل أداء المؤسسات، ثم إلى مقاربةٍ حديثةٍ متعددة الأبعاد تجمع بين العوامل التنظيمية والاجتماعية والسياسية في إطارٍ تفسيريٍ واحد.

تتجلى أشكال «الفساد الإداري» في ممارساتٍ كالرشوة والاختلاس والغش وسوء استخدام الموارد العامة، وتتأثر هذه الممارسات بدرجة الوعي الاجتماعي والثقافة السائدة، إذ تُظهر بعض الأمثل الشعوبية نزعةً لتطبيع السلوك غير النزيه ومنحه شرعيةً اجتماعيةً ضمنيةً تُضعف الوعي الجماعي بقيمة النزاهة.

ينصرف مفهوم «الفساد الإداري» إلى انحراف السلوك المؤسسي داخل الأجهزة الحكومية، ويتجسد

في إساءة استخدام السلطة لتحقيق منافع شخصية أو فئوية تخلّ بمبدأ النزاهة والعدالة الوظيفية. ويتخذ هذا الانحراف صوراً متعددة تشمل الرشوة واستغلال المنصب والتحيز والإهمال المعمد للواجبات وتبادل النفوذ، ما يجعله ظاهرةً مؤسسيةً متكرّرةً لا حالاتٍ فرديةً معزولة.

يمثّل «الفساد الإداري» تحدياً بنوياً عميقاً في المجتمعات المعاصرة، إذ يضعف العدالة الاجتماعية ويقلّص كفاءة المؤسسات العامة ويعرقل النمو الاقتصادي. وتنسّع آثاره لتشمل المجالين السياسي والاجتماعي، فيعمّق فجوات عدم المساواة ويُضعف الثقة بين الدولة والمواطن، مما يقود إلى تآكل الأساس الديمقراطي وتراجع فاعلية منظومة العدالة، وهو ما يجعل مكافحته شرطاً جوهرياً لإعادة بناء العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع.

الفرع الأول : تعريف الفساد الإداري

يتّوّع تعريف «الفساد» باختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، إذ يعكس هذا التّوّع تباين المرجعيّات القانونية والقيمية التي تنظم العلاقة بين السلطة والمجتمع. ففي بعض البيئات المؤسسية يُنّظر إلى استخدام الموظف للممتلكات العامة لأغراضٍ شخصيةٍ كأحد أشكال «الفساد»، في حين ترکّز دول أخرى على الأفعال الجسيمة مثل «الرشوة» و«الإتجار بالوظيفة العامة»، ما يعكس اختلاف درجة الحساسية الأخلاقية والمعيارية تجاه السلوك الإداري. ومن ثم، يتطلّب بناء فهم متماسكٍ لظاهرة «الفساد الإداري» تحليل المفاهيم المحيطة بها ومقارنتها ضمن السياقين المحلي والدولي، إذ يُسّهم هذا التحليل في توضيح الفوارق المعيارية بين البيئات القانونية والاجتماعية.

يقدم «البنك الدولي» تعريفاً للفساد بوصفه «إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق كسبٍ شخصيٍّ»⁽¹⁾ عبر ممارساتٍ تشمل الرشوة والابتزاز وتسهيل العقود والمعاملات وتعيين الأقارب والاستيلاء على المال العام، في حين ترکّز «منظمة الشفافية الدولية» على بُعد السلطة فتره «استغلالها لتحقيق المنفعة الخاصة». ويتقاطع مجمل التعريفات حول كون «الفساد» سلوكاً ينطوي على إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع شخصية أو فئوية بوسائل غير مشروعٍ تنتهك القوانين والأعراف الأخلاقية والنظام العام. ويتجلى هذا السلوك في السعي وراء مكاسب غير مستحقة، أو في توظيف النفوذ للوصول إلى المناصب والمنافع بطرقٍ تلتفّ على النظام القانوني وتُضعف العدالة المؤسسية.

الفرع الثاني : أشكال الفساد

يُمازس «الفساد الإداري» على مستوياتٍ متعددةٍ تمتّد من مراكز القرار العليا إلى الموظفين في المراتب الدنيا، داخل الإدارات الرسمية وفي تعاملها مع الأفراد والمؤسسات الخاصة على حد سواء.

(1) أنطوان مسّرة، دور مؤسسات الدولة والمجتمع الأهلي في مكافحة الفساد، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2012، ص 23.

ويتخذ هذا الفساد صورتين أساسيتين: مباشرةً حين يجري تبادل فوري للمنافع الشخصية، وغير مباشرةً عندما تتأجل المنفعة إلى وقتٍ لاحقٍ في شكل تبادلٍ للخدمات أو الامتيازات. وتتنوع مظاهره بين ما هو علنيٌ مثل «الرشوة»، وما هو خفيٌ كإفشاء المعلومات الخاصة بالصفقات العامة، مما يكشف عن طيفٍ واسع من الممارسات التي تختلف في الشكل لكنها تتحدد في الجوهر، أي في تحويل الوظيفة العامة إلى أداةٍ لتحقيق مصالح خاصة.

أولاً: الرشوة

تتجلى «الرشوة» باعتبارها أكثر صور «الفساد الإداري» شيوعاً، إذ تعبّر عن حصول موظفٍ عامٍ على مالٍ أو منفعةٍ مقابل أداء عملٍ أو الامتناع عن تنفيذه بما يخالف القواعد القانونية أو الأخلاقية. وتتّسع أشكالها لتشمل العمولات والإكراميات التي تُدفع لتسهيل المعاملات أو تسريعها، حتى عندما تكون هذه المعاملات مشروعة في أصلها. وقد كان الرئيس فؤاد شهاب يصف أصحاب هذه الممارسات بـ«أكلة الجبنة»، في إشارةٍ إلى تقاسم المنافع داخل أجهزة الدولة. ومع الوقت، تتحول الرشوة إلى ضريبةٍ غير رسميةٍ تُفرض على المواطنين مقابل حقوقهم الطبيعي في الخدمة، بما يُنتج تآكلاً تدريجياً في القة العامة. وفي هذا السياق، أكدت المادة (19) من «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» تجريم أي موظفٍ يستغل موقعه للحصول على مزايةٍ غير مستحقةٍ له أو لغيره، باعتبار ذلك انتهاكاً صريحاً للقانون ومساساً بكرامة الوظيفة العامة.

ثانياً: الغش

يتحسّد «الغش» بوصفه جريمةً اقتصاديةً تقوم على الاحتيال والتلاعب بالمعاملات الرسمية أو التجارية لتحقيق منافع غير مشروعة. ويظهر هذا الشكل من الفساد حين يشارك موظفون عموميون في أنشطةٍ غير قانونيةٍ كالتزوير أو تسرّهم على هذه الأفعال من خلال ما يُعرف بـ«الحيل السياسية»⁽¹⁾. وقد عرف لبنان نماذج متعددة لهذا النمط، من استيراد النفايات السامة وطرمرها في قرى لبنانية، إلى قضايا «بنك المدينة» في غسيل الأموال⁽²⁾، وصولاً إلى تزوير شهادات المنشأ والبيانات الجمركية كما في ملف اللحوم الفاسدة. وتنظر هذه الواقع علاقةً مباشرةً بين ضعف الرقابة واتساع دوائر الفساد الاقتصادي، إذ يؤدي غياب المحاسبة إلى ترسّيخ ثقافة الإفلات من العقاب وتحويل الغش إلى ممارسةٍ شبه مؤسّية.

ثالثاً: الابتزاز

يَتَّخذ «الابتزاز» شكل استغلالٍ مباشرٍ للسلطة أو التهديد باستخدامها لانتزاع أموالٍ أو امتيازاتٍ من

(1) جون سميث، «مكافحة الفساد : إستراتيجيات فعالة للحكومات و المؤسسات»، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018 ، ص 110.

(2) جورج صوفان، الفساد الإداري والمالي في القطاع العام اللبناني : دراسة حالة ، الطبعة دار النهار، بيروت، 2017 ، ص 230.

الأفراد والمؤسسات. ويتردّج هذا السلوك من الترهيب الصريح إلى فرض مبالغ مالية غير قانونية لقاء الحماية أو تسهيل المعاملات. وغالباً ما يُرغم الضحايا على تكرار الدفع لتجنب التعطيل الإداري أو العقوبات، ما يجعل الابتزاز شكلاً من أشكال الجباية غير الشرعية المفروضة خارج نطاق القانون. وتزداد خطورته حين يمارسه أصحاب القرار مستخدمين سلطة القانون كأداة ضغطٍ شخصية، فيتحول من انحرافٍ فردي إلى آليةٍ مؤسسيةٍ لإعادة توزيع المنافع داخل شبكات الولاء والمصالح.

رابعاً: المسوبيّة والمحاباة

تتجلى «المحاباة» و«المسوبيّة» في استغلال النفوذ لتعيين الأقارب أو المؤيدين في المناصب العامة وتوزيع الموارد على أنسٍ شخصية لا مهنية. ومع مرور الزمن، تتحول هذه الممارسات إلى آليةٍ لحفظ على الولاءات السياسية من خلال تقويض مبدأ تكافؤ الفرص وتهبيش الكفاءات. أما على المستوى المؤسسي، فتسهم شبكات الولاء المتولدة عنها في إضعاف البنية الإدارية وتحويل السلطة إلى أداةٍ لنقل المنافع من المجال العام إلى الخاص، بما يؤدي إلى ترکز المال والنفوذ في يد قلةٍ مرتبطةٍ بالقرار السياسي.

المطلب الثاني: أسباب الفساد في لبنان وتداعياته

تتنوع أسباب «الفساد» وتشابك وفق البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فعندما يتراجع الدخل وتضعف التشريعات الرادعة تتسع مساحاته داخل الإدارات العامة. وفي السياق اللبناني، يسهم النظام الطائفي في ترسّيخ الظاهرة من خلال تحويل الولاء من الدولة إلى الجماعة، ما يجعلها عائقاً هيكلياً أمام التنمية وانتهاكاً مباشراً لحقوق الإنسان.

يمثل «الفساد الإداري» تحدياً بنّيويّاً يتغلغل في بنية المجتمع والاقتصاد والسياسة، إذ تتفاعل أسبابه الثقافية والسياسية والاقتصادية لتوليد بيئةٍ مؤاتيةٍ لاستمراره. وتنظر الفجوة بين الثراء والفقر كيف يقود التفاوت الاقتصادي إلى نشوء دوائر نفوذٍ تستغل ضعف الرقابة لمراكلمة الثروة والسلطة، فتقدم المنفعة الخاصة على المصلحة العامة.

يتعرّز انتشار «الفساد الإداري» حين تضعف المنظومة التشريعية والرقابية، فينشأ شعورٌ بالحصانة لدى أصحاب القرار يشجع على استغلال السلطة والإفلات من العقاب. وتُفضي هذه الحالة إلى تداعياتٍ بنّيويّةٍ متداخلةٍ تبدأ بتفويض الثقة بين المواطن والدولة وتشويه صورة البلاد خارجياً، وتمتد إلى تعطيل النمو الاقتصادي وتشجيع التهرب الضريبي وتراجع الاستثمارات. ونتيجةً لذلك، يعيّد «الفساد» توزيع الثروة بطريقةٍ غير عادلةٍ تعمّق الانقسام الاجتماعي وتضعف التماسك الوطني.

يقوّض «الفساد» الرابط الأساسي بين المواطن والدولة، فتراجع الشرعية السياسية ويهدّى الاستقرار الاجتماعي. ومع تأكّل النّقة تتزايد احتمالات الانقسام، مما يهدّد العقد الاجتماعي ويُضعف قابلية

الدولة للإصلاح. وعلى المستوى الاقتصادي، يقود «الفساد» إلى هدر الموارد العامة وتراجع كفاءة الإدارة، إذ توجه الأموال نحو مشاريع غير منتجة أو تهرب خارج الدورة الوطنية، فتتراجع الإنتاجية وتضعف الاستثمارات طويلة الأمد.

ويتعقّل «الفساد» حين يتراجع استقلال القضاء وتتواءأ بعض الجهات الرسمية، إذ يؤدي غياب المحاسبة الفاعلة إلى ترسّيخ ثقافة الإفلات من العقاب وإضعاف الثقة بالنظام القانوني برمته. ويتجاوز أثره حدود الاقتصاد والمجتمع ليطال البنية السياسية والثقافية، فينتج تآكلًا في القيم الديمقراطيّة ويقوّض مبادئ الحكومة الرشيدة ويضعف قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات العامة بكفاءة.

وينعكس «الفساد الإداري» على مكانة الدولة في النظام الدولي، إذ يضعف ثقة الشركاء الخارجيين ويثير مخاوف المستثمرين، فتتراجع الاستثمارات ويتزايد مستوى العزلة الاقتصادية والسياسية، فيتحول الفساد من ظاهرة داخلية إلى عاملٍ محدّدٍ لصورة الدولة عالمياً.

وعليه، يتطلّب التصدي لظاهرة «الفساد الإداري» إرادةً سياسيةً وتشريعيةً وأخلاقيةً موحّدةً تعمل على ترسّيخ مبادئ الشفافية وتفعيل منظومة الحكومة الرشيدة، بالتواري مع إشراك المجتمع المدني في المراقبة والمساءلة، بما يؤسّس لبناء دولة أكثر عدالةً واستقراراً وتنميةً مستدامةً.

الفرع الأول: أسباب الفساد في لبنان

تتشابه أسباب «الفساد» عالمياً، لكن كل تجربةٍ تتشكل وفق مسارها التاريخي وبنهاها الاقتصادية والاجتماعية. وفي لبنان، تتقاطع الجذور مع دول الجنوب العالمي والعالم العربي، غير أنّ بنية النظام السياسي ومسار تشكّل الدولة «الحديثة» أفرزا نمطاً محلياً جعل الظاهرة جزءاً من الثقافة الاجتماعية. ومع مرور الزمن، تطّور المسار من ممارساتٍ متفرقةٍ إلى منظومةٍ للإفساد المنظم، حيث تتفاعل العوامل الاجتماعية والسياسية في تغذية الظاهرة وتعزيزها.

أولاً: الأسباب الاجتماعية

يؤدي تراجع القدرة الشرائية إلى ضغطٍ مباشرٍ على الأسر والموظفين العموميين، فتتقدّم المصلحة الخاصة على الواجب العام. ومع تفاقم الأعباء، يستغل بعض العاملين موقعهم لتجاوز القوانين، فتتحول «الرشوة» من وسيلة تسهيل استثنائية إلى «ضربيّة غير رسمية» تُعرض مقابل أداء الخدمة. ومع مرور الوقت، تُنتج هذه الممارسات منظومة قيم بديلةٍ تجعل «الرشوة» و«العمولة» و«السمسرة» جزءاً من نظام الحوافز اليومي. ويتبذّل الوجдан العام عبر تسمياتٍ تبريريةٍ كـ«الفساد المنتج»⁽¹⁾، ما يمنح السلوك المنحرف شرعيةً رائفة. ويترافق ذلك مع تراجع ثقافة «المساءلة» وضعف آليات

(1) جورج ناصر، دور الفساد في تعطيل النمو الاقتصادي في لبنان: دراسة حالة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، 2018، ص 130

الرقابة، بينما يُفاقم «تعارض المصالح» الأزمة عندما يجمع بعض النواب بين التشريع والتنفيذ. وفي ظل اختراقاتٍ ماليةً وسياسيةً لوسائل الإعلام، تتراجع قدرتها على الرقابة، فتغيب المتابعة القضائية الفاعلة ويخسر المجتمع أداة الإنذار المبكر⁽¹⁾.

ثانياً: الأسباب السياسية

تقرز «الطائفية السياسية» بنية محاصصةٍ تقسم السلطة والمؤسسات على أساس الانتماء لا الكفاءة، فتحوّل الوظائف العامة إلى أدواتٍ للولاء والرعاية تُعيد توزيع المنافع من المجال العام إلى الخاص. وفي هذا الإطار، رُسخ اعتماد لبنان نموذج «الديمقراطية التوافقية» (Consociational Democracy) تقاسم السلطة على حساب المنافسة العادلة والمساءلة. وأسهم النفوذ الخارجي في إضعاف المؤسسات عبر تشریعاتٍ وتعييناتٍ موجهةً سياسياً⁽²⁾، فمع غياب المشاركة الفاعلة تراجعت المساءلة وتوسّعت شبكات الفساد دون أن تؤدي التعديلات الانتخابية اللاحقة إلى تحديٍ مؤسسيٍّ فعليٍّ.

يواجه «حكم القانون» ضغوطاً متواصلةً نتيجة غموض النصوص القانونية وانتقائية التطبيق. ومع تداخل السياسة في التعيينات القضائية، تتراجع الاستقلالية وتعطل آليات المساءلة. كما تقدّم هيئات الرقابة فعاليتها بسبب نقص الموارد وتنامي التدخلات، فتنسخ دائرة الإفلات من العقاب وتستمر الحلقة المغلقة. ورغم وجود ثالث جهاتٍ رقابيةً أساسيةً هي «مجلس الخدمة المدنية» و«هيئة التفتيش المركزي» و«ديوان المحاسبة»، فإن التدخلات السياسية ونقص الكوادر يعيقان أداؤها. ويتأرجح «ديوان المحاسبة» بين رقابةٍ سابقةٍ ولاحقةٍ تترك ثغراتٍ يُعاد عبرها إنتاج الممارسات الفاسدة. ويؤدي قصور الإطار التشريعي وضعف «حق الوصول إلى المعلومات» إلى تدوير الفساد خارج الرقابة، إذ يُتيح احتكار البيانات أو بيعها عبر قنواتٍ غير رسميةٍ التلاعب في «المناقصات» و«الامتيازات»، ما يفضي إلى إعادة توزيع الموارد بعيداً عن معايير النزاهة.

وعليه، تتطلّب مواجهة «الفساد الإداري» إصلاحاً متزامناً في الثقافة والمؤسسات، يقوم على ترسیخ «المساءلة» كعرفٍ اجتماعي ومارسةٍ قانونية، وفصل التعيينات العامة عن شبكات الولاء، وتحصين استقلال القضاء، وتمكين أجهزة الرقابة بموارد وصلاحياتٍ واضحة، وضمان «حق الوصول إلى المعلومات» بحيث يصبح تدفق البيانات في خدمة الصالح العام لا أداءً لتدوير الإفساد.

الفرع الثاني : تداعيات الفساد

يتسّلّل «الفساد» إلى تفاصيل الحياة اليومية سواء كان الأفراد على تواصل مباشر به أم لا، لأنّ أثره

(1) حسام الدين سليمان، الجرائم المالية والاقتصادية في لبنان: تحليل قانوني وقضائي، الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت، 2020، ص 130.

(2) حسام الدين سليمان، المرجع السابق، ص 125.

يمتد إلى بنية الاقتصاد ومعيشة الناس. تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن كلفته في لبنان تبلغ نحو 5.1 مليار دولار سنويًا، ما يقلل من قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة⁽¹⁾. وحين يتقدّم الفساد، يتباين النمو وتزداد معدلات الفقر وتتراجع الثقة بالحكومة، إذ تنشأ علاقة عكسية بين الحكم الرشيد وتفكك الإدارة العامة.

تفاقم «الفساد الإداري والمالي» في مراحل سابقة من دون أن يلقي رصداً دولياً واضحًا بسبب التعتيم وترافق الانحرافات داخل الإدارة. ومع تحول بيئه الإعلام والمحاسبة، انكشفت مظاهره وأصبحت موثقة في تقارير محلية ودولية تشير إلى خلل هيكلوي في إدارة المال العام⁽²⁾. يعكس هذا الخلل نتيجة التوتر بين النظمتين الاقتصادية والسياسية في الدول النامية، حيث يتيح غياب الشفافية وسيطرة البيروقراطية بيئه خصبة لانتشاره⁽³⁾. ويتحوال ضعف الرقابة وتطبيق القانون إلى آلية لإدامة الفساد داخل الأجهزة الحكومية.

يفضي الفساد إلى خلل مالي هيكلوي أبرز مظاهره «عجز الموازنة العامة»، إذ تتراجع الإيرادات نتيجة التهرب الضريبي وتزداد النفقات بسبب سوء الإدارة. ينعكس ذلك في ضعف قدرة الدولة على تمويل الاستثمارات والتنمية، كما يؤدي التمويل المصرفي للعجز إلى تضخم مزمن يحد من الاستقرار الاقتصادي⁽⁴⁾. وتشير تجارب آسيوية إلى العلاقة الوثيقة بين الفساد وضعف النظام الضريبي، كما في تايوان والصين حيث ارتبطت الرشوة بقطاع البناء وتقدر الأموال المهربة سنويًا بعشرين المليارات⁽⁵⁾.

في السياق اللبناني، تراكمت آثار الفساد في بنية الاقتصاد والخدمات العامة، فتراجع جاذبية الاستثمار الأجنبي وارتفع الدين العام وتدهورت قطاعات الكهرباء والتعليم والصحة. كما تفاقم الفقر والبطالة وازدادت موجات الهجرة بحثًا عن العدالة والعيش الكريم.

يشكل «الفساد» عائقاً بنوياً أمام مسار «التنمية»، لأنّه يحول الموارد العامة عن أهدافها إلى مشاريع تخدم مصالح خاصة. ومع تراجع الثقة بالمؤسسات، يتباين الاستثمار وتتدهور جودة المرافق العامة

(1) سامي خضرا ، «الفساد المالي والإداري في لبنان : الوقاية والرقابة»، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العربية ، بيروت ، 2020 ، ص 57.

(2) سامي خضرا ، الفساد السياسي والإداري في لبنان : الوقاية والرقابة، المرجع السابق ، ص 58.

(3) ربي حداد، «الفساد و المؤسسات السياسية في لبنان: التحديات و الحلول»، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، 2017 ، ص 146.

(4) سامي خضرا، «الفساد المالي والإداري في لبنان: الوقاية والرقابة»، المرجع السابق، ص 57.

(5) سمير نصرالله ، الفساد و الاقتصاد اللبناني : تحليل و تداعيات«، الطبعة الأولى ، دار العاصمة ، بيروت ، 2013 ، ص 98.

بسبب منح العقود على أساس الرشوة لا الكفاءة⁽¹⁾. ينعكس ذلك في تأكل قدرات الدولة على تمويل التنمية المستدامة كما يظهر في التجربة اللبنانية التي تستنزف معظم موازناتها في خدمة الدين العام ورواتب القطاع العام، في حين تراجع الاستثمارات المنتجة في التعليم والصحة.

تعمل «المحسوبيّة» على إعادة إنتاج الفساد داخل أجهزة الدولة، إذ تهّمّش الكفاءات وتنبدل علاقات الولاء. ومع تراكم غير المؤهلين في المواقع الإدارية، تضعف هيبة الدولة وتضيّع معايير العدالة. ينبع عن ذلك نزيف في الطاقات البشرية باتجاه الخارج، ما يحرّم المجتمع من طاقاته العلمية والمهنية⁽²⁾.

يرتبط الفقر ارتباطاً عضوياً بالفساد وفق تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي، إذ يؤدي الأخير إلى هدر الموارد العامة وتراجع الرقابة على القطاعات الحيوية. فحين تُنبدل الكفاءة بالرشوة، تفقد الحكومة أدواتها في ضبط الأسواق والضرائب والإإنفاق العام. ومع تفشي المحسوبيّة، تضعف جودة الإدارة ويتراجع أداء المؤسسات في تحقيق العدالة الاقتصادية⁽³⁾. في الحالّة اللبنانيّة، يتجلّى ذلك في عزوف الكفاءات عن العمل العام وتراجع ثقة الشباب بجدوى البقاء في وطنهم.

يتطلب التغلب على الفقر اقتصاداً مستقراً يخضع لسياسات مالية رشيدة تكبح التضخم وتقلّل سوق العمل. غير أن الاقتصادات التي يهيمن عليها الفساد تفقد هذه الركائز، لأن الإنفاق العام يُوجّه نحو مشاريع تحقق أرباحاً غير مشروعة للنخب بدل تعزيز التعليم والرعاية الصحية. وهكذا تحول المساعدات إلى أدوات فساد بدل أن تكون رافعة للتنمية.

يؤدي الفساد إلى إنهاك الدولة من الداخل وتراجع قدرتها على إدارة علاقاتها الخارجية بفاعلية. فمع تأكل الثقة الداخلية، يضعف موقعها التفاوضي أمام الشركات والدول الأخرى، وتنعد عقود غير متكافئة تمس سيادتها الاقتصادية. كما تقلص المشاركة الشعبية، فيتراجع التأييد الدولي لأي تعاون مستدام معها.

وعليه، فإنّ الفساد لا يقتصر على كونه خللاً أخلاقياً أو إدارياً، بل يمثل بنية مرضية تمس جوهر الدولة وقدرتها على البقاء، إذ يتحول من سلوك فردي إلى منظومة تُتّج الإعاقة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في آنٍ واحد.

(1) سامي خضرا ، الفساد السياسي والإداري في لبنان: الوقاية والرقابة، المرجع السابق ، ص 58.

(2) علي الحمود، «الفساد: التحديات والحلول»، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، 2015، ص 134.

(3) علي أحمد، «فعالية إستراتيجيات مكافحة الفساد في المجتمعات العربية»، الطبعة الأولى، دار المحرّسة، القاهرة، 2020، ص 156.

المبحث الثاني : طرق مكافحة الفساد في لبنان

تتعدد الخيارات الممكنة لمكافحة «الفساد الإداري» تبعاً لخصوصية البنى المؤسسية، غير أنَّ فعاليتها تتوقف على توازنٍ بين الإصلاح القانوني والرقابة المجتمعية. ويقتضي ذلك الحدّ من الاحتكاك المباشر بين الموظفين والجمهور عبر التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات، إلى جانب مراجعة التشريعات لتوابع التطورات الإدارية الراهنة وتعزيز الشفافية. يُعدُّ تشديد التشريعات وتحسين النظم القانونية خطوةً مركبةً في مكافحة «الفساد»، إذ يتيح فرض عقوبات رادعة على المتورطين ويعزّز الشفافية في المعاملات الحكومية والاقتصادية. ومن ثمّ تتوطّد آليات «الرقابة المالية» عبر إلزام الإدارات بالتقارير الدورية لضمان المساءلة والحدّ من التلاعب بالإنفاق العام.

تسهم التكنولوجيا في تقليص مساحات الفساد عبر التحول إلى «حكومة رقمية» تستخدم الأنظمة الإلكترونية لتبادل المعلومات ومراقبة الأداء. ويؤدي ذلك إلى رفع مستوى الشفافية وتسهيل الوصول إلى البيانات العامة وتمكين المشاركة المجتمعية في صنع القرار. ويتطّلّب الإصلاح المستدام ترسیخ «ثقافة المساءلة» داخل المؤسسات، بحيث تتحول النزاهة إلى ممارسة يومية لا شعارات عامة. ويتحقّق ذلك عبر تدريب الموظفين والمسؤولين على مبادئ الشفافية وتشجيع مبادرات «المجتمع المدني» في الرصد والتّبليغ عن الانتهاكات.

كما يتعرّزُ أثر الجهود الوطنية عبر «التعاون الدولي» الذي يربط تبادل المعلومات بالتحقيقات القضائية والتدريب الفني، مما يسهم في مواجهة «الفساد العابر للحدود» ودعم الدول في تطوير قدراتها المؤسسية.

وعليه، لا يمكن اعتماد استراتيجية واحدة لمكافحة «الفساد الإداري»، لأنَّ خصوصية السياق الثقافي والاجتماعي والسياسي تحدّد أدوات الإصلاح الممكنة. وبناءً على ذلك، فإنَّ النجاح في المواجهة يتطلّب تكامل الجهود بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن إطارٍ مؤسسيٍ وأخلاقيٍ يرسّخ قيم الشفافية والمساءلة ويوسّس لحكومةٍ رشيدةٍ قادرةٍ على تحقيق تربيةٍ مستدامة.

المطلب الأول : خيارات أجهزة الدولة

يتحقّق الإصلاح الإداري حين يُترجم القرار السياسي إرادةً حازمة في مواجهة «الفساد»، لأنَّ قوة القرار تشكّل المدخل العملي لأي تحول إداري فعال. وينظرُ التاريخ اللبناني أنَّ نجاح «الإصلاح الشهابي» ارتبط بإرادة الرئيس فؤاد شهاب، إذ شَكَّل قراره السياسي الصلب ركيزة للإصلاح رغم مقاومة النخب التقليدية التي لم تؤمن بمساره، لكنها التزمت به تحت ضغط الصالحيات الدستورية الواسعة التي امتلكها. أما اليوم، ومع تفكّك السلطات وتراجع فعاليتها، فقد أصبح الإصلاح أكثر

تعقیداً. ويقتضي الواقع الراهن نشوء قوى اجتماعية ومجموعات ضغط قادرة على تحفيز المسؤولين لاتخاذ قرارات إصلاحية قد تتعارض مع مصالحهم الخاصة، لتعيد الحياة إلى منطق المصلحة العامة.

الفرع الأول : تنشيط الإدارة والتشريع

تميل المعاملة الرسمية في لبنان إلى مسار طويل ومعقد يستغرق أسابيع عديدة ويطلب تواقيع متعددة، ما يفتح ثغرات واسعة أمام «الفساد» داخل الجهاز الإداري. ويُظهر هذا الواقع حاجة ملحة إلى تقليل التعقيد الإداري والحد من الروتين عبر تبسيط الإجراءات وإلغاء المتطلبات غير الضرورية. ويعُدّ اعتماد نظام «الشبّاك الموحد» في الإدارات العامة أحد الحلول العملية القابلة للتطبيق، إذ يختصر المسار الإداري ويوحد مراحل المتابعة، ما يقلّل فرص الرشوة ويعزّز الشفافية في الأداء.

كما يستدعي الإصلاح الإداري الحدّ من الاحتكاك المباشر بين الموظفين والجمهور، بعدما أثبتت تجربة إنجاز بعض المعاملات عبر «لبيان بوست» (Libanpost) فعاليتها في تسريع الإجراءات وتخفيف كلفتها الإدارية، رغم الأجور الإضافية التي تتقاضاها الشركة. ويطلب الإصلاح الإداري توظيف التطور التكنولوجي لتسريع إنجاز المعاملات وتجاوز البيروقراطية التقليدية، بما يحدّ من التفاعل المباشر الذي يشكّل بيئة خصبة للرشوة. ويسهم تطوير «الحكومة الإلكترونية» في تعزيز الشفافية، وتقليل نفوذ الوسطاء والسياسيين داخل الإدارة، تمهيداً لقيام جهاز إداري رقمي فعال يخدم المواطن لا المصالح الخاصة.

تزايد الحاجة إلى تحديث الإطار التشريعي وتفعيله ليواكب جهود مكافحة «الفساد»، عبر إدخال قوانين جديدة وتعديل القوانين النافذة بما يعزّز الشفافية والمساءلة. ويأتي في مقدمة هذه المبادرات مشاريع القوانين المتعلقة بالصفقات العمومية، وحماية كاشفي الفساد، وإنشاء «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد». كما يقتضي تطبيق «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» تفعيل مشروع قانون تضارب المصالح، وتعديل بعض مواد «قانون العقوبات» و«قانوني أصول المحاكمات الجزائية والمدنية»، إلى جانب إعداد قانون خاص باسترداد الموجودات المنهوبة بما ينسجم مع أحكام الاتفاقيات الدولية⁽¹⁾.

كشف «قانون الإثراء غير المشروع» الصادر عام 1999 عن تناقض بنويٍّ بين هدفه المعلن وأدائه التنفيذي، إذ تضمن شروطًا تعجيزية جعلت تطبيقه شبه مستحيل. فقد أوجب على الشاكِي تقديم كفالة مصرفية مقدارها خمسة وعشرون مليون ليرة لبنانية، وأتاح للقضاء تغريمها بمبالغ تصل

(1) علي جعفر ، «آفة الفساد وتأثيراتها على التنمية في لبنان» ، الطبعة الثانية، دار النهار ، بيروت، 2010 ، ص 130 .

إلى مئتي مليون ليرة والحكم عليه بالسجن في حال رد الدعوى، ما حول أدلة المساءلة إلى مصدر ردع. وتُظهر هذه الصياغة رغبة واضعي القانون في تحبيده لا تفعيله، ما يستدعي تعديله ليتوافق مع الغاية المعلنة في مكافحة الفساد الإداري⁽¹⁾.

كما تبرز ضرورة إصلاح «ديوان المحاسبة» من خلال جعل تقاريره علنية وملزمة التنفيذ ضمن آجال محددة، بما يعزز الشفافية والمساءلة. ويتكمّل هذا الإصلاح مع إعادة هيكلة المؤسسات العامة التي تعاني ترهلاً إدارياً، مثل وزارة الإعلام، ووزارة الثقافة، ومرأة بيروت، والمؤسسة العامة للإسكان، والهيئة العليا للإغاثة، ومصلحة سكك الحديد والنقل المشترك. ويعُد إقرار نظام إداري لامركزي خطوة محورية في تعديل اتفاق الطائف، عبر منح البلديات سلطات وموارد بشرية ومالية كافية لتأدية دور «الحكومة المحلية»، مع إخضاعها لرقابة «ديوان المحاسبة» وضمان شفافية التحويلات المالية إلى «صندوق البلديات المستقل»

الفرع الثاني : تعزيز نظم الرقابة والمساءلة

يشكّل «حكم القانون» الصارم الركيزة الأولى لمكافحة «الفساد»، لأن فعالية تطبيق القوانين تعزّز شرعية السلطة وتعوّي احترام القانون من جانب الدولة والمجتمع معًا. ويعُد إصلاح «الجسم القضائي» محوراً أساسياً في مسار ترسّيخ سيادة القانون، إذ إنّ استقلالية القضاء تتحقّق بمنح «مجلس القضاء الأعلى» صلاحيات كاملة في التعيين والتحبّية، ما يضمن تحبيده عن التدخل السياسي ويحفظ نزاهته الوظيفية. ويطلّب إصلاح القضاء أيضًا تحسينه من التأثيرات الخارجية وتدعيمه بمعايير أخلاقية واضحة، مع تشديد العقوبات التأديبية بحقّ القضاة المخالفين لضمان هيبة العدالة وثقة المواطنين بها.

ويستدعي الإصلاح القضائي والإداري سدّ الشواغر في الجهازين القضائي والعام، خصوصاً في المناصب القيادية، على أساس معايير شفافية تراعي الكفاءة والاختصاص، ضمن رؤية لإعادة هيكلة المؤسسات على أساس حديثة وفعالة. كما يقتضي الإصلاح تعزيز دور «هيئات المراقبة» لتشمل تحقيقاتها جميع المستويات الوظيفية، بما في ذلك الوزراء وكبار المسؤولين المكلّفين باتفاق المال العام، على أن تُحال المخالفات إلى القضاء العادي. فالمساءلة يجب أن تتمحور حول البراءة أو التجريم لا حول الجدل بشأن رفع الحصانة، لأنّ القانون يفقد مهابته حين يصبح الاستثناء قاعدة. ويفترض أن تصبح «استشارات الهيئات القضائية» وقراراتها، بما في ذلك «مجلس شورى الدولة»، ملزمة التنفيذ لضمان وحدة المعايير القانونية واستقرار المرجع القضائي.

تمثّل «مكافحة الفساد» عملية متكاملة تقوم على شراكة فعلية بين السلطة المركزية والمجتمع. وحين

(1) ليلى خوري، الفساد المالي والإداري في لبنان : القضايا والتحديات «، الطبعة الأولى، دار الفارابي ، بيروت، 2017 ، ص 138.

تُخضع هذه السلطة لشبكات الفساد، يصبح من واجب المجتمع الأهلي ممارسة الضغط لتعديل السياسات المنحرفة واستعادة المصلحة العامة. ويُفترض بالمواطن أن يدرك أنه شريك في المال العام، وأن أي اعتداء عليه هو اعتداء على حقوق المجتمع وخدماته المشتركة، ما يجعل الدافع عن النزاهة مسؤولية جماعية.

تستمد مكافحة الفساد فعاليتها من اندراجها ضمن رؤية وطنية شاملة تقوم على الشفافية،�احترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة. ويطلب ذلك تنسيق الجهود بين الدولة والمؤسسات والمجتمع المدني والمواطنين لبناء مستقبل قائم على النزاهة والمساءلة.

ومع تسامي ظاهرة الفساد، يبرز دور «المجتمع الأهلي» كركيزة أساسية في المواجهة، عبر مبادرات متنوعة تشمل التوعية، والرقابة، والدفاع عن الحقوق. وتكمّن أهميّة هذه المبادرات في كونها تربط بين الوعي الجماعي والفعل المؤسسي، بما يسمح بتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

يقوم التغيير الحقيقي على بناء «ثقافة عامة لمكافحة الفساد» تستند إلى الوعي الجماعي بخطورته على مستقبل المجتمع. ويطلب ذلك إدماج قيم النزاهة في المناهج التعليمية والبرامج التنفيذية بوصفها وسيلة وقائية تُحصن الأجيال قبل انخراطها في الحياة العامة. كما يُعد إشراك المواطنين في مراقبة الأداء الإداري وتقديم الشكاوى خطوة ضرورية لترسيخ مفهوم المساءلة. غير أنَّ فاعلية هذه الجهود تبقى رهينة بتغيير سلوك المواطن نفسه، إذ لا يمكن إنهاء الفساد ما دام الأفراد يبرروننه أو يستقiden منه. حينها يتحول المتغاضي عن الفساد إلى شريك فيه، وتبقى الدولة عالقة في حلقة مفرغة من التواطؤ والعجز.

تتطلب محاربة الفساد ترسيخ «المساءلة الديمقراطية»، إذ تُعدّ الانتخابات الشفافة الآلية الأنجع لمحاسبة من يتولّون السلطة. ويقتضي ذلك ضمان نزاهة العملية الانتخابية وتحريرها من الضغوط، بما يتيح تمثيلاً حقيقياً وإعادة إنتاج النخبة السياسية على أساس الكفاءة لا الولاء. كما يستدعي الإصلاح فصل المناصب التنفيذية عن التشريعية، ورفع الحصانات التي تحول دون المقاضة، وربط أجور النواب بمردودهم التشريعي ومشاريعهم المنجزة، بما يعيد التوازن بين المسؤولية والمكافأة.

يشكّل «القطاع الاقتصادي» شريكاً رئيسياً في مكافحة الفساد نظراً لدوره في تمويل الدولة وتنشيط الدورة المالية. وتؤكد تجارب سابقة، مثل تعاون المصارف مع «مصرف لبنان» في كشف مخالفات «الهيئة العليا للإغاثة»، قدرة هذا القطاع على المساهمة في الرقابة والشفافية. ويمكن للهيئات الاقتصادية أن تمارس ضغطاً مشروعاً على الحكومة لتحرير الإدارة من التدخلات السياسية، وأن تدفع نحو سياسات عامة أكثر عدالة. كما تستطيع عبر نشر المعرفة بالحقوق والواجبات الضريبية، وتعريف المهن بأنظمتها القانونية، أن تعزّز الثقة بين الدولة والقطاع الخاص⁽¹⁾.

(1) نديم الحسن، «الإصلاح القضائي ومكافحة الفساد في لبنان: دراسة تحليلية»، الطبعة الثالثة، دار النهضة

ويكمل هذا الدور بتعزيز «جمعيات حماية المستهلك» لتدyi وظيفة رقابيّة مكملة لعمل «مديريّة حماية المستهلك» في وزارة الاقتصاد. ويُعد «قانون حماية المستهلك» لعام 2005 خطوة نوعية لفرض الغرامات والعقوبات على المخالفين، لكنه ما زال يعاني ضعف التطبيق، إذ لم تُفعّل «محكمة المستهلك» رغم تشكيلها، كما تعطل «المجلس الوطني لحماية المستهلك» عن أداء مهامه. ويشير ذلك إلى الحاجة الملحة لاستعادة هذه الأطر الرقابية لتأمين حماية فعالية حقوق المواطنين في السوق

المطلب الثاني : فعالية دور المجتمع الدولي

مع تزايد الترابط العالمي في ظل «العولمة» عبر التجارة والاستثمار والاتصالات والتمويل، تتشابك صالح الدول والشركات إلى حد يجعل من «الفساد» ظاهرة عابرة للحدود. فانتشاره في دولة واحدة يترك أثراً في غيرها، إذ يضعف الثقة بالأسواق ويُشوه مناخ الاستثمار، ويؤدي إلى إساءة استخدام المساعدات الدوليّة المخصصة للتنمية. وحين تفقد الدول قدرتها على الرقابة بفعل الفساد، تتحول إلى ملاذٍ آمنٍ للجريمة المنظمة والشبكات المالية غير المشروعة.

في مواجهة هذا الترابط المتزايد، تتنوع خيارات «المجتمع الدولي» بين آليات قانونية واقتصادية وأمنية تهدف إلى مواجهة الفساد والجريمة العابرين للحدود وتعزيز التعاون العالمي. ويستند هذا التعاون إلى مبدأ التضامن الدولي وتبادل الخبرات لمواجهة التحديات المشتركة التي تمسّ الأمن والتنمية معاً.

ويُعد «التعاون لتطبيق القانون» من الركائز الأساسية في مواجهة الفساد العابر للحدود، إذ يتيح تبادل المعلومات بين الدول وتقديم الدعم القانوني والفني في قضايا «تهريب الأموال» و«تبنيضها». ويؤدي هذا التعاون إلى بناء شبكات رقابة فعالة تحدّ من الجرائم المالية وتعزّز الثقة في الأنظمة المصرفية العالمية.

كما يشكّل تعزيز «السلام والأمن الدوليين» أحد مسارات مكافحة الفساد غير المباشرة، إذ إنّ الصراعات والحروب تُضعف مؤسسات الرقابة وتُضاعف مخاطر الفساد.⁽¹⁾ لذلك يُسهم التوسيط الدولي ودعم المصالحات في تثبيت الاستقرار السياسي الذي يُعد شرطاً لإعادة بناء أنظمة شفافة وعادلة.

ويكمل البعد التموي هذه الجهود عبر تعزيز التعليم وحقوق الإنسان والمساواة، لأنّ المجتمعات

العربية، بيروت، 2021، ص 168.

(1) وسيم الزين، «الفساد السياسي في لبنان: سلطة السياسيين وفساد السلطة»، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، 2018 ، ص 210.

المتعلمة والعادلة أكثر قدرة على مقاومة الفساد. وُسُهم برامج الدعم الفني والمالي وتبادل الخبرات في تمكين الدول النامية من بناء مؤسسات راسخة تستند إلى الشفافية والمساءلة⁽¹⁾.

وبناءً على ما سبق، يتضح أنّ مكافحة الفساد في زمن العولمة تستدعي منظومة دولية متكاملة تُرَاجِع بين التعاون القانوني، والدعم الاقتصادي، والتمكين التنموي. ومن خلال هذا الترابط يمكن للمجتمع الدولي أن يُحدث تحولاً إيجابياً يعيد التوازن إلى الاقتصاد العالمي ويُحَصِّن الدول من الانهيار المؤسسي.

الفرع الأول : التعاون لتطبيق القانون

تجاوز مشكلة «الفساد» في لبنان حدودها الوطنية، شأنها شأن العديد من الدول، إذ تتدخل فيها عوامل عابرة للحدود ترتبط بالاستثمارات الكبرى، والمساعدات الدولية، وتجارة الأسلحة، حيث يجري الترتيب لدفع الرشاوى وتنفيذها ضمن شبكات مالية وتنظيمية تعمل في أكثر من دولة. وتظهر خطورة الظاهرة في ارتباطها بعمليات «غسل الأموال» التي تتخذ مسارات دولية معقدة، تشمل إيداع العائدات غير المشروعية في مصارف أجنبية، أو استثمارها في العقارات، أو تحويلها إلى شركات وصناديق ائتمانية وهمّية تستفيد من الملاذات المالية الآمنة.

وتزداد صعوبة الملاحقة القانونية حين يتمكّن المتورطون من الإفلات عبر مغادرة البلاد، مستفيدين من امتلاكهم جنسيات مزدوجة أو إقامة في دول لا تربطها بـلبنان اتفاقيات قضائية فعالة. وينبّرز هذا الواقع الحاجة الملحة إلى «تعاون دولي» فعال يهدف إلى منع الفساد واكتشافه ومحاجة مرتكبيه، عبر تبادل المعلومات وتعزيز الشفافية في التحويلات المالية والمعاملات العابرة للحدود.

الفرع الثاني : اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تُعدّ «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» إطاراً دولياً محورياً يُسمّ بـ«طابع عالمي»، إذ شاركت في صياغتها وموافقتها التحضيرية أكثر من مئة وعشرين دولة إلى جانب منظمات دولية حكومية وغير حكومية. وتمثل الاتفاقية ثمرة تطوير تراكمي لسلسلة اتفاقيات إقليمية سابقة، وتجسيداً لإرادة سياسية دولية مشتركة استجابت لمطالب متامٍ من المجتمع المدني العالمي في مواجهة ظاهرة الفساد العابرة للحدود.

وتشكّل الاتفاقية بدورها «استراتيجية دولية شاملة» لمكافحة الفساد، تقوم على اعتماد تدابير تشريعية وتنفيذية متكاملة، وتنشئ آلية متابعة وتقييم عبر «مؤتمر الدول الأطراف» لضمان تنفيذ الالتزامات. كما تضع أساساً للتعاون القضائي بين الدول في مجالات الاسترداد والتحقيق والملاحقة، ما يجعلها

(1) يوسف خليفة اليوسف، الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج، الطبعة الأولى ، دار النشر للجامعات، بيروت ، 2013 ، ص 266

أداة جامعة بين الوقاية والردع في منظومة الحوكمة العالمية.

الفرع الثالث: منظمة الشفافية الدولية

تُعد «منظمة الشفافية الدولية» (Transparency International) مؤسسة غير ربحية تأسست عام 1993 في ألمانيا، وتحولت إلى شبكة مدنية عالمية تضم أكثر من مئة فرع محلي، من بينها «المنظمة اللبنانية لتعزيز الشفافية»، وتُعد المرجع الأبرز في تعبئة الجهود المدنية لمكافحة «الفساد». تعمل المنظمة على توحيد الجهود العالمية لمواجهة الأثر المدمر للفساد على المجتمعات، من خلال بناء تحالفات مدنية واسعة وتطوير مبادرات مشتركة بين الفروع الوطنية والمؤسسات الدولية.

تتمثل مهمتها في إحداث تغيير بنوي يقود إلى عالم خالٍ من الفساد، مع رفضها للثانية التقليدية بين «الشمال» و«الجنوب» في تقييم الفساد، إذ تلتزم بمقاربة شاملة تكشف الممارسات الفاسدة في جميع الدول دون استثناء. ومنذ عام 1995 تصدر المنظمة «مؤشر مدركات الفساد» (CPI) الذي يقيس مستوى الشفافية في معظم دول العالم ويحظى باهتمام دولي واسع، كما تنشر تقارير متخصصة أبرزها «الباروميتر العالمي للفساد» و«دليل دافعي الرشاوى»، وهي أدوات ترصد الاتجاهات وتقييم السياسات العامة. ولا تتولى المنظمة التحقيق في قضايا فساد فردية، بل ترتكز على تطوير آليات الوقاية والمساءلة، وتعمل بشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص لتطبيق مبادئ الشفافية والإدارة الرشيدة. وترتكز فلسفتها على الحياد والشفافية في الأداء، وتسعى إلى بناء تحالفات عابرة للحدود لوضع مكافحة الفساد في صلب الأجندة الدولية. وقد ساهمت بفعالية في صياغة «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد» وترويجها كإطار قانوني عالمي. تُظهر هذه المبادرات أنّ الجهود الدولية والمجتمعية حققت خطوات ملموسة في كبح «الفساد»، غير أنّ النتائج ما تزال جزئية ومحدودة، ما يستدعي تطوير مقتراحات جديدة لتعزيز التعاون الدولي وتوسيع نطاق الأدوات الوقائية والرقابية.

الخاتمة

يُعدّ موضوع «الفساد» من القضايا المتجلّزة في التاريخ السياسي والاقتصادي الحديث، إذ تمثّل مصدرًا رئيسيًا للأزمات التي تعاني منها الدول منذ عقود. وقد تناولته دراسات عديدة نظرًا لكونه ظاهرة بنوية تمسّ أساس الحكومة وتؤثّر في مسار التنمية. ومع تفاقم «الفساد الإداري والمالي»، باتت مؤسّسات الدولة مهدّدة في كفاءتها واستقرارها، الأمر الذي يستدعي مقاربات متكاملة للتخفيف من مخاطرها وإعادة ترميم القمة العامة.

ومع اتساع ظاهرة الفساد وتحولها إلى خطر يهدّد الأنظمة الداخلية للمجتمعات، أصبح لزاماً على الدول تبنيّ آليات قانونية ومؤسّسية فعالة للحدّ من انتشارها وتحصين بنية الدولة ضدها. تؤدي نتائج الفساد إلى تشويه الدور المطلوب من الحكومة في تنفيذ سياساتها العامة وتحقيق أهداف التنمية، كما تضعف هيبة «دولة القانون» وتُفقد المواطنين ثقتهم بالمؤسّسات. ويُقوض الفساد بدوره جهود الإصلاح الديمقراطي، ويُقصي الكفاءات والشُرفاء عن موقع القرار، ما يفاقم الشعور بالسخط ويفرّغ أجهزة الرقابة من فعاليتها.

تستدعي مواجهة الفساد تبنيّ حزمة من المقترنات الإصلاحية أبرزها: ترسّيخ مبدأ الفصل بين السلطات، ووضع استراتيجية وطنية شاملة تستند إلى أسس دستورية وقانونية وسياسية. كما يجب السماح بالتحقيق في ممارسات المسؤولين من دون حصانات استثنائية، وتبسيط الإجراءات الإدارية المعقدة التي تشكّل بيئة خصبة للفساد. ويعُدّ إشاعة ثقافة «النّزاهة» القائمة على الصدق والأمانة ركيزة أساسية في ترسّيخ السلوك الأخلاقي العام.

كما يُعدّ رفع الوعي المجتمعي حول أضرار الفساد وأهميّة مكافحته خطوة أساسية في أيّ مشروع إصلاحيّ، من خلال آليات رقابية فعالة تضمن الشفافية في الأنشطة الحكومية، وإتاحة المعلومات للمواطنين، وتوفير قنوات آمنة للإبلاغ عن الفساد من دون خوف من الانتقام، إلى جانب فرض عقوبات صارمة بحق المتورّطين.

وتبعًا لتعدّد مظاهر الفساد وأسبابه، يصبح من الضروريّ مواجهته بسياسات إصلاحية متكاملة تُترجم تشعّرًا وتُنفّذ مؤسّسياً، بما يعزّز فعالية الدولة في ردع الممارسات غير المشروعة واستعادة ثقة المواطنين بالمؤسّسات العامة. وفي هذا السياق، يبرز «التدقيق الجنائي» كأداة محوريّة في منظومة مكافحة الفساد، إذ يوفر نهجاً محايدهاً وموضوعيًّا لتقدير الأنشطة المالية واكتشاف الجرائم والتجاوزات القانونيّة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الوثائق الرسمية

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة (UNODC). نيويورك: الأمم المتحدة، 2003. الرابط. تاريخ الدخول: 21 أكتوبر 2025.
- رئاسة مجلس الوزراء اللبناني. البيان الوزاري الأول لحكومة رياض الصلح (1943). بيروت: رئاسة مجلس الوزراء، 1943، ص 1-7. الرابط. تاريخ الدخول: 21 أكتوبر 2025.

2. الكتب والدراسات الأكاديمية

- أنطوان مسرّة. دور مؤسسات الدولة والمجتمع الأهلي في مكافحة الفساد. الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 23.
- جورج صوفان. الفساد الإداري والمالي في القطاع العام اللبناني: دراسة حالة. بيروت: دار النهار، 2017، ص 230.
- جورج ناصر. دور الفساد في تعطيل النمو الاقتصادي في لبنان: دراسة حالة. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفكر العربي، 2018، ص 130.
- حسام الدين سليمان. الجرائم المالية والاقتصادية في لبنان: تحليل قانوني وقضائي. الطبعة الثانية. بيروت: دار الفارابي، 2020، ص 130.
- سامي خضرا. الفساد المالي والإداري في لبنان: الوقاية والرقابة. الطبعة الثالثة. بيروت: دار الكتب العربية، 2020، ص 57.
- سامي خضرا. الفساد السياسي والإداري في لبنان: الوقاية والرقابة. بيروت: دار الكتب العربية، 2020، ص 58.
- سمير نصر الله. الفساد والاقتصاد اللبناني: تحليل وتداعيات. الطبعة الأولى. بيروت: دار العاصمة، 2013، ص 98.
- علي الحمود. الفساد: التحديات والحلول. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفكر العربي، 2015، ص 134.

- علي أحمد. فعالية إستراتيجيات مكافحة الفساد في المجتمعات العربية. الطبعة الأولى. القاهرة: دار المحرورة، 2020، ص 156.
- علي جعفر. آفة الفساد وتأثيراتها على التنمية في لبنان. الطبعة الثانية. بيروت: دار النهار، 2010، ص 130.
- ليلى خوري. الفساد المالي والإداري في لبنان: القضايا والتحديات. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفارابي، 2017، ص 138.
- نديم الحسن. الإصلاح القضائي ومكافحة الفساد في لبنان: دراسة تحليلية. الطبعة الثالثة. بيروت: دار النهضة العربية، 2021، ص 168.
- وسيم الزين. الفساد السياسي في لبنان: سلطة السياسيين وفساد السلطة. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفارابي، 2018، ص 210.
- يوسف خليفة اليوسف. الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج. الطبعة الأولى. بيروت: دار النشر للجامعات، 2013، ص 266.

3. المراجع الأجنبية

- John Smith. Combating Corruption: Effective Strategies for Governments and Institutions. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 2018, p. 110.